٤-٣ صلاحية النظام التعاوني لتطبيق برامج استصلاح الاراضي

قد يثور بعض الجدل حول صلاحية النظام التعاوني وامكانيته في رفع كفاءة الانتاج الزارعي، نظرا للشواهد العديدة التي يستدل منها علىان العديد من المؤسسات التعاونية المنتشرة في قرى ومحافظات الضفة الغربية لم تستطع ان تؤثر تأثيرا ايجابيا على الانشطة الزراعية للاعضاء او تحسين عملية التسويق او تقديم الخدمات الفنية او الائتمانية او حتى مجرد التوريد. فكيف يراد للتعاونية الان ان تقوم بعملية ابعد اثرا واكثر تعقيدا؟ الا وهي وظيفة رفع الكفاءة الانتاجية للعملية الزراعية والقيام بمهمة الاستصلاح وبمفهومها الشامل؟ وللحقيقة، فان اخفاق التعاونيات الزراعية وبشتى صورها عن احداث التغييرات المطلوبة لا يعتبر اخفاقا للنظام نفسه، بل هو اخفاق في الفهم التعاوني وفي تطبيقات هذا النظام. فهناك من الشواهد القريبة من المجتمع الفلسطيني او البعيدة عنه في شتى انحاء العالم مما يؤكد نجاح النظام التعاوني. وتبين بعض الدراسات الجادة في تقييم اعمال التعاونيات الزراعية ان النظام التعاوني الناجح يرتكز على عدة عوامل من اهمها خلق الحوافز الانتاجية وبث الوعي التعاوني بين الاعضاء ليشكل التزامهم بخطط الانتاج وارشادات الفنيين حجر الزاوية في عملية رفع الكفاءة الانتاجية للزراعة. ولن يتم ذلك الا اذا قامت التعاونية بالتخطيط السليم المبني على الحاجات وبتشغيل الكوادر الفنية المدربة، وبقيامها بتوفير الائتمان للاعضاء وبتأمين قنوات التسويق. (٥)

وتخصيص هذه الورقة لبحث عملية الاستصلاح بمفهومها الشمولي والتكاملي يقتضي عدم الاسهاب في المسائل النظرية لمفهوم التعاون. لكن يبدو من الضروري - ومن ناحية عملية - طرح سؤال هام لا بد من الاجابة عليه. ويتعلق هذا السؤال في قضية التطبيق العملي لبرامج الاستصلاح، اذ يستلزم تطبيق اي برنامج (مهما كبر او صغر، ومهما كان مبسطا او معقدا من النواحي الفنية) وجود نظام اجتماعي قادر على استيعاب وتطبيق ذلك البرنامج واحداث التغييرات المطلوبة على ارض الواقع بشكل ناجح ودائم. نظام لا يتناقض مع حضارة ومفاهيم وقيم المجتمع. ويبدو ان النظام التعاوني هو النظام الاقدر - ضمن الاوضاع الحالية وحتى مستقبلا - على مواجهة الظروف الموضوعية التي يحياها المجتمع الفلسطيني، وهو النظام الاصلح في تقديمه للحول المرضية والدائمة لمشكلة كفاءة الانتاج الزراعي وعدالة التوزيع. وان كانت الارض - كاحدى اهم وسائل الانتاج - وملكيتها الفردية وقضايا استصلاحها واستزراعها هي القضية المطروحة على بساط البحث، فان النظام التعاوني هو الاقدر على حل قضايا الملكية الفردية للارض كحق مقدس مع ضمان كفاءة استغلالها من خلال علاقات العمل وبشكل متوازن يكفل عدالة التوزيع. ويتصف الحل